



مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية
The Emirates Center for Strategic Studies & Research

نشرة تحليلية يومية

أخبار الساعة

الأحد ١٠ يناير ٢٠١٠ - السنة السادسة عشرة - العدد (٤٢٥٤)

محتويات العدد

* هجمات إسرائيل المتكررة على الأراضي الفلسطينية

* ترشيد استهلاك المياه ضرورة وطنية

* العراق: استبعاد (١٤) كياناً من الانتخابات يثير أزمة سياسية

* هل تنجح استراتيجية أوباما الجديدة لمكافحة الإرهاب؟

* استبعاد خروج الاقتصاد الأمريكي من الركود قريباً

* متى يتعافى الاقتصاد العالمي من أعباء عام ٢٠٠٩؟

* نشرة فرنسية: إيران تعزز قدراتها البحرية





هجمات إسرائيل المتكررة على الأراضي الفلسطينية

تشير الهجمات المتكررة التي تقوم بها إسرائيل على الأراضي الفلسطينية، وآخرها الغارات التي استهدفت قطاع غزة، ووصفت بأنها الأعنف منذ انتهاء عملية «الرصاص المصبوب» ضد القطاع في شهر يناير ٢٠٠٩، إلى أن إسرائيل تعمل على إشعال الوضع من أجل التهرب من استحقاقات السلام والضغوط الأمريكية والدولية عليها من أجل الدخول في مفاوضات سلمية جادة مع الجانب الفلسطيني، كما تعمل على التغطية على ممارساتها الهادفة إلى تغيير الأوضاع على الأرض، خاصة في القدس، من خلال عمليات التهويد المتسارعة منذ مجيء بنيامين نتنياهو وحكومته المتطرفة إلى السلطة، والنشاط الاستيطاني المحموم الذي تصرّ الحكومة الإسرائيلية على المضيّ قدماً فيه على الرغم من المطالبات الدولية لها بوقفه من أجل إتاحة الفرصة لاستئناف عملية السلام. هناك العديد من المؤشرات التي تؤكد أن حكومة نتنياهو تواجه مأزقاً صعباً في مواجهة الضغوط الدولية الخاصة بالعملية السلمية والنشاط الاستيطاني، أبرز هذه المؤشرات ما يظهر من تصميم أمريكي، تبديه إدارة الرئيس باراك أوباما، على تحريك مفاوضات السلام، ووقف التوسّع الاستيطاني الإسرائيلي في الضفة الغربية، ولعل تصريحات وزيرة الخارجية الأمريكية، هيلاري كلينتون، الأخيرة التي قالت فيها إن الولايات المتحدة تعمل على استئناف الحوار بين إسرائيل والفلسطينيين في أسرع وقت، تؤكد هذا الأمر بوضوح. ولأن حكومة نتنياهو لا تضع السلام ضمن أولوياتها، وإنما لها أولويات وخطط وأهداف أخرى كملها مناوئة لعملية التسوية وفق المرجعيات المتفق عليها برعاية دولية منذ «مؤتمر مدريد»، فإنها تحاول تفجير الأمور مع الجانب الفلسطيني، وإشعال النار مرة أخرى في المنطقة لصرف الأنظار بعيداً عن أولوية السلام والتحرك من أجله. ولذلك، فإن هناك حاجة إلى تحرك دولي فاعل وقوي من أجل منع الحكومة الإسرائيلية من تأجيج العنف والصراع وممارسة العدوان على الشعب الفلسطيني الذي يعاني أوضاعاً معيشية صعبة، وممارسة الضغط الجادّ عليها من أجل إعادتها مرة أخرى إلى طاولة المفاوضات وفق مرجعيات واضحة ومحددة، ومن النقطة التي انتهت إليها المفاوضات السابقة، حتى لا تتحوّل الأمور إلى دوران في حلقة مفرغة لا نهاية لها، وحتى لا يتناح إسرائيل التلاعب بعامل الوقت من أجل تنفيذ مخططاتها الاستيطانية والتهويدية التي لن تبقى للفلسطينيين، إذا ما استمرت تسير في طريقها من دون رادع، ما يمكن أن يتفاوضوا عليه بعد سنوات قليلة.

وإذا كان العالم كله مطالباً بالوقوف في وجه إسرائيل، ومنعها من إشعال المنطقة وتهديد فرص السلام، فإن القوى الفلسطينية، وفي مقدمتها حركتنا «فتح» و«حماس»، مطالبات، أكثر من أي وقت مضى، بالتسامي على خلافاتها مهما كانت شدتها من أجل بلورة موقف وطني واحد في مواجهة التحدي التاريخي والمصري الذي تتعرض له القضية الفلسطينية، وتواجه فيه بخطر التصفية، وتراجع الاهتمام بها، وتشويه صورتها ليس على المستوى الدولي فقط، وإنما على المستوى الإقليمي أيضاً.

المدير العام

د. جمال سند السويدي

المشرف على التحرير

محمد عبدالله آل علي

المستشار العلمي

د. مدوح أنيس فتحي

رئيس التحرير

سامي بيومي

نائب رئيس التحرير

شحاته ناصر

هيئة التحرير

نجدي مدبولي

كريمة المهري

د. الزين الجمري

د. أشرف العيسوي

علي صالح

موقع النشرة على «الإنترنت»

(www.ecssr.ac.ae)

(ضمن موقع مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية)

لملاحظاتكم واستفساراتكم

يرجى الاتصال بإدارة الإعلام

Tel: (971-2) 4044433/4044431

Fax: (971-2) 4044432

E-mail: media@ecssr.ae

التقارير والتحليلات المنشورة

لا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر المركز



العالم اليوم

مرونة أمريكية في التعامل مع إيران

في الوقت الذي كان فيه الكثيرون يتوقعون تصعيداً إزاء إيران، بعد انتهاء المهلة، التي منحتها الولايات المتحدة والغرب لها نهاية عام ٢٠٠٩ للرد على مسودة «الوكالة الدولية للطاقة الذرية»، من دون أي إشارة من جانبها إلى الاستجابة لمطالب المجتمع الدولي، فإن التعاطي الأمريكي مع إيران منذ بداية العام الجاري يتسم بالمرونة والتهدئة، وأهم المؤشرات إلى ذلك هي:

* الابتعاد عن لغة التهديد في مخاطبة إيران، وكان ذلك واضحاً في تصريحات وزيرة الخارجية الأمريكية، هيلاري كلينتون، قبل أيام، التي قالت فيها «إن إدارة أوباما لا تزال منفتحة أمام التفاوض مع إيران بشأن برنامجها النووي، وما من موعد نهائي باتّ و صارم لبدء الحوار النووي». واللافت للنظر أن هذه التصريحات جاءت بعد العرض الذي تقدّمت به طهران، الذي يتيح للغرب مهلة شهر للردّ على مقترحها الخاص بتبادل الوقود النووي على مراحل بدلاً من دفعة واحدة، كما تشير مسودة اتفاقية «الوكالة الدولية للطاقة الذرية».

* إعطاء الفرصة مجدداً للخيار الدبلوماسي لحل الأزمة، وهو ما عبّر عنه بوضوح وزير الدفاع الأمريكي، روبرت جينتس، قبل أيام، حين أكد «أن العمل العسكري سيؤخر التقدّم النووي الإيراني بصورة مؤقتة فقط»، وأعلن دعمه الوسائل الدبلوماسية في تسوية هذه الأزمة.

* الابتعاد عن التهديد باستخدام القوة على الأقل في المدى القصير، على اعتبار أن ذلك قد يؤدي إلى تداعيات سلبية على الأمن والاستقرار في الشرق الأوسط، وهذا ما وضح في الكلمة التي ألقاها مايك مولين، رئيس هيئة الأركان الأمريكية المشتركة، أمام «معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى»، يوم الخميس الماضي، وأشار فيها إلى «أن توجيه ضربة عسكرية إلى إيران قد يزعزع الاستقرار جداً جداً في الشرق الأوسط، وستكون له عواقب غير مقصودة». مؤكداً أهمية الحل الدبلوماسي. وقال مولين «أحد الأمور التي أعتقد أنها مهمة للغاية هو أن نواصل، على المستويات الدولية والدبلوماسية والسياسية، ليس الولايات المتحدة وحدها، ولكن المجتمع الدولي، العمل على منع الوصول إلى هاتين النتيجتين»، وذلك في إشارة منه إلى منع إيران من تطوير برنامجها النووي، وأيضاً عدم استخدام القوة ضدها.

هذه المرونة الأمريكية في التعامل مع إيران خلال الأيام القليلة الماضية تكشف عن دالتين مهمتين، الأولى أن الولايات المتحدة لا تملك تصوراً فعلياً في التعامل مع إيران. الدلالة الثانية أن إيران استطاعت توظيف حالة الجدل الأمريكي والدولي بشأن برنامجها النووي في الآونة الأخيرة في توجيه مسار المفاوضات المحتملة مع الغرب في الفترة المقبلة بعيداً عن لغة التهديد والضغط.

- ٣ * أهم الأحداث
- ٤ * الإمارات اليوم
ترشيد استهلاك المياه ضرورة وطنية
- ٥ * تقارير وتحليلات
استبعاد (١٤) كياناً من خوض الانتخابات يثير أزمة سياسية في العراق
- ٦ هل تنجح استراتيجية أوباما الجديدة لمكافحة الإرهاب؟
المحللون يستبعدون خروج الاقتصاد الأمريكي من حالة الركود قريباً
- ٧ متى يتعافى الاقتصاد العالمي من أعباء عام ٢٠٠٩؟
- ٨ حسم التنافس في منطقة آسيا الوسطى لمصلحة الصين وروسيا ...
- ٩ * أخبار الساعة حول العالم
عمّان
مفاوضات عربية-أمريكية لبلورة أفكار حول السلام
إسلام آباد
واشنطن ترفض وقف الهجمات داخل باكستان.
بكين
الصين تعبّر عن قلقها تجاه ارتفاع الدولار
الصين تحثّر من صفقة الأسلحة الأمريكية مع تايوان
واشنطن
«واشنطن بوست»: حادث «ديترويت» يعبر عن قصور أمني ...
الاستخبارات الأمريكية ليست فعّالة في أفغانستان
باريس
نشرة فرنسية: إيران تعزّز قدراتها البحرية
لندن
واشنطن تخشى هجوماً إسرائيلياً على إيران
- ١٤ * متابعات اقتصادية
- ١٥ * متابعات إعلامية
الإجراءات التي أمر الرئيس الأمريكي باراك أوباما باتخاذها «فوراً» لمعالجة الثغرات الأمنية





أهم الأحداث

في شريط مسجل: البلوي يؤكد الانتقام محسود

عرضت محطات تلفزيونية عربية وباكستانية أشرطة مصورة تظهر همام خليل البلوي، الطبيب الأردني الذي فجر نفسه أواخر الشهر الماضي في قاعدة أمريكية في أفغانستان فقتل سبعة من عناصر المخابرات المركزية الأمريكية، بالإضافة إلى ضابط مخبرات أردني. فقد عرضت قناة «الجزيرة» القطرية شريطاً للبلوي يتعهد فيه بالانتقام لمقتل زعيم حركة «طالبان-باكستان» السابق، بيت الله محسود. وكان محسود قد قتل في غارة صاروخية أمريكية في شهر أغسطس الماضي. كما عرضت قناة تلفزيونية باكستانية شريطاً آخر يظهر فيه البلوي وهو جالس مع خليفة بيت الله محسود، حكيم الله محسود.



ائتلاف عراقي يضم علاوي والعرب السنة يهدد بمقاطعة الانتخابات

هدد ائتلاف انتخابي عراقي كبير بمقاطعة عملية الاقتراع في حال لم يتم التراجع عن قرار منع كتلة البرلماني صالح المطلك من خوض ثاني انتخابات تشريعية منذ سقوط النظام السابق ربيع عام ٢٠٠٣. وقال المتحدث باسم «الكتلة الوطنية العراقية»، حيدر الملا، إثر اجتماع ضم رئيس الوزراء الأسبق، إياد علاوي، ونائب رئيس الجمهورية، طارق الهاشمي، والمطلك وأسامة النجيفي وظافر العاني: «سنعيد النظر في موقفنا من الانتخابات ما يعرض العملية السياسية للخطر». وقد قررت هيئة «العدالة والمساءلة» منع المطلك و١٤ كياناً سياسياً من خوض الانتخابات بتهمة الانتماء إلى «حزب البعث» المنحل.



خامنئي يلهم باتخاذ إجراءات حازمة مع أعمال الشغب

أمر الزعيم الإيراني الأعلى، علي خامنئي، قوات الأمن، أمس، باتخاذ إجراءات حازمة مع المحتجين المناوئين للحكومة. وقال خامنئي لزوار في مدينة «قم»: «رأى المسؤولون عن قوات الأمن بأنفسهم ما تطلبه الأمة، لذا فعليهم أن يؤدوا واجباتهم تجاه الفاسدين والمشاغبين». وقال خامنئي في الخطاب الذي نقله التلفزيون الحكومي على الهواء مباشرة «الولايات المتحدة وبريطانيا وقوى الغطرسة الأخرى وكذلك من ضلوا في الداخل تصرفوا تحت شعار الصراع ضد الإمام (آية الله الخميني) والثورة منذ بداية انتصار الثورة. والموقف مماثل الآن».

اتهام شخصين بعد حادث طائرة الإمارات في مطار «هيثرو»

وجّهت السلطات البريطانية الاتهام إلى أحد المسافرين بتوجيه تحذير كاذب بشأن وجود قنبلة على متن الطائرة ما أدى إلى عودتها إلى مطار «هيثرو» في لندن مساء يوم الجمعة الماضي. وقالت الشرطة إنها وجّهت الاتهام إلى روبرت فولس (٥٨ عاماً)، من دوفر، بإطلاق التحذير الكاذب وبأنه كان مخموراً على متن الطائرة. واتهمت الشرطة ألكسندر ماكجين (٤٨ عاماً)، وهو من دوفر أيضاً، بأنه كان مخموراً على متن الطائرة. وكانت الشرطة المسلحة قد صعدت إلى متن طائرة «طيران الإمارات»، التي كانت متجهة إلى دبي بعدما وصلت بعض الأقوال، التي تدعو إلى الشك، إلى طاقم الطائرة.



الجيش اليمني يصعد حربه ضد «الحوثيين»

في الوقت الذي تستنهض فيه همته لمحاربة «القاعدة» بمساعدة الولايات المتحدة، صعّدت الحكومة اليمنية أيضاً من صراعاتها الداخلية في الشمال والجنوب، التي تهدد بانزلاق البلاد إلى مهادوي الفوضى العارمة، وقد تنعش أيضاً نمو الجماعة الإرهابية. وشنت القوات اليمنية، تدعمها الدبابات والمدفعية، هجمات جديدة ضد المتمردين «الحوثيين»، وفقاً لما أعلنه الجيش أمس، وهو آخر هجوم في الحرب التي كانت قد بدأت منذ سنوات عند المشارف الشمالية للعاصمة صنعاء. كما اندلعت أيضاً اشتباكات مميّنة، الأسبوع الماضي، بين محتجين وقوات الأمن التي تصارع لوضع نهاية للحركة الانفصالية.



تحذير بريطاني من انقلاب عراقي

حذّر السفير البريطاني لدى بغداد، جون جنكينز، من احتمال حدوث انقلاب عسكري في العراق. ونشرت صحيفة «الجارديان» الإفادة التي أدلى بها جنكينز أمام لجنة التحقيق في دور المملكة المتحدة في الحرب على العراق، التي ركزت على تحذيره من احتمال حدوث انقلاب عسكري في العراق. وتابع «إذا نظرتم إلى تاريخ العراق، وإلى الانقلابات العسكرية فيه، يجب أن تفكروا في احتمالات هذا في المستقبل». إلا أن السفير استدرك قائلاً «ولكن الوضع القائم حالياً أفضل بكثير مما كنا نظن أنه سيكون في عامي ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥».



ترشيد استهلاك المياه ضرورة وطنية

الاعتماد الكبير على المصادر غير التقليدية، خاصة المياه المحلاة التي تتطلب تكلفة مالية عالية.

لمواجهة هذه المشكلة اتّجهت «هيئة البيئة في أبوظبي»، في العامين الماضيين، إلى تبني حزمة من السياسات المائية التي تهدف إلى تقليل الضغط على الموارد المائية بحلول عام ٢٠٣٠ بنسبة ٥٠٪، وتنوّعت هذه السياسات ما بين التوسّع في مشروعات تحلية المياه، ومعالجة مياه الصرف الصحي الوفيرة، وبناء السدود السطحية، وتحديث أساليب الري الزراعي، أو من خلال الاعتماد على التقنيات الجديدة التي تسهم في توفير الهدر المائي في القطاع السكاني. وقد أعلنت الهيئة، مؤخراً، أنها تنسّق مع «هيئة المياه والكهرباء في أبوظبي» لتركيب أجهزة منظمة لصنابير المياه تعمل على تقليل التدفق، بما يقلل من حجم الاستهلاك بنسبة ٥٠٪، وسيتم تركيبها في المنشآت السكنية والتجارية والحكومية كافة، لتشمل أبوظبي والمنطقة الغربية والعين بالكامل. كما تضمّنت هذه السياسات مشروعات استراتيجية مهمة، كمشروع التخزين الاستراتيجي للمياه في منطقة ليوا، الذي تمّ البدء فيه فعلياً منذ إبريل عام ٢٠٠٨، ومن المتوقع الانتهاء منه في بداية عام ٢٠١٢. ويتيح هذا المشروع توفير مخزون احتياطي من المياه العذبة، يقدر بنحو ٤ مليارات جالون، وهي كمية كافية لسد العجز في المياه لمدينة أبوظبي وما حولها في حالات الطوارئ لأكثر من ٩٠ يوماً.

أصبح ترشيد استهلاك المياه ضرورة وطنية للحفاظ على الموارد المائية المتاحة، التي قد تتعرّض للاستنزاف إذا ما استمرت الأنماط الاستهلاكية للمياه من جانب أفراد المجتمع، والتي تشير الإحصاءات الرسمية إلى أنها في ارتفاع مستمر، فحسب آخر دراسة قامت بها إدارة المياه في «هيئة أبوظبي للبيئة»، أواخر عام ٢٠٠٩، فإن معدل استهلاك الفرد من المياه العذبة بلغ ٥٦٠ لتراً يومياً، بزيادة تقدّر بـ (٦٠) لتراً يومياً مقارنة مع إحصاءات عام ٢٠٠٨، وهذه النسبة تعدّ من أعلى المعدلات في العالم، وحذرت الدراسة أيضاً من أن استمرار الوضع على ما هو عليه سيؤدي إلى استنفاد المخزون الاستراتيجي للمياه العذبة في أبوظبي، الذي يصل إلى ١٨٠ مليار متر مكعب، خلال خمسين عاماً.

هذه الإحصاءات تشير بوضوح إلى فجوة كبيرة بين الطلب المتنامي على المياه من جانب والمتاح منها في المستقبل من جانب آخر، حيث يتوقع «برنامج الأمم المتحدة للبيئة» أن يصل العجز في إمدادات المياه في الدولة إلى ٦٧٪ من حجم الطلب على المياه بحلول عام ٢٠١٥، وهو الأمر الذي يلقي بظلاله السلبية على مختلف برامج التنمية التي تسعى الدولة إلى تحقيقها في المستقبل، سواء في المجال الزراعي، أو في المجال الصناعي. مشكلة المياه في الدولة بصفة عامة تبدو في شقين: الأول يتعلق بالضغط الكبير والمتزايد على المصادر الطبيعية التي يجري استخدامها بمعدلات تفوق كثيراً معدلات تجديدها. والثاني يتمثل في

مؤشرات أسواق المال وأسعار العملات العالمية والنفط

الين الياباني		الجنيه الإسترليني		اليورو		أسعار العملات
↓	٩٢,٥٦	↓	١,٦٠٢٥	↑	١,٤٤٢٣	
الغاز الطبيعي سنت/ م مكعب		مزيج برنت دولار/ برميل		أسعار النفط الخام والغاز		مؤشرات الأسهم العالمية
↓	٠,٩٨	↑	٥,٥٧	↑	٨١,٥٥	
نيكاي		داو جونز		ناسداك		
↑	١٠,١	↑	١٠,٦١٨,٢	↑	٢٣١٧,٢	

المؤشرات العامة	
سوق أبوظبي المالي	
↑	المؤشر العام ٠,٣٢٪
↑	الشركات المرتفعة (١٢) شركة
↓	الشركات المنخفضة (٨) شركات
↓	الشركات الثابتة (٨) شركات
سوق دبي المالي	
↑	المؤشر العام ٠,٩٥٪
↑	الشركات المرتفعة (١٩) شركة
↓	الشركات المنخفضة (٦) شركات
↓	الشركات الثابتة (٥) شركات



استبعاد (١٤) كياناً من خوض الانتخابات يثير أزمة سياسية في العراق

القرار الذي اتخذته «هيئة العدالة والمساءلة» في العراق مؤخراً، الذي يقضي بمنع ١٤ كياناً سياسياً من خوض الانتخابات التشريعية المقبلة، أثار أزمة سياسية كبيرة في العراق قد تكون لها تداعياتها.

الديمقراطيين المستقلين» بقيادة السياسي المخضرم عدنان الباجه جي. وتهديد هذا الائتلاف بمقاطعة الانتخابات المقبلة قد يضرّ بالعملية السياسية في البلاد، نظراً إلى أنه يضم شخصيات ذات تأثير كبير من مختلف القوى السياسية.

* أن قرار الاستبعاد تم تكييفه بشكل طائفي من جانب الشخصيات والقوى المستبعدة، على أساس أنه يستهدف في الأساس تهميش السُّنة لحساب الشيعة والأكراد. ويرى مراقبون أن موافقة حكومة المالكي على استبعاد هذه الشخصيات والقوى السياسية من خوض الانتخابات التشريعية المقبلة سيسبّب في برنامج الذي أعلنه لخوض الانتخابات التشريعية المقبلة، الذي دعا فيه إلى العمل على تحقيق المصالحة الوطنية، وإتاحة المجال أمام مختلف القوى السياسية للمشاركة في العملية السياسية، وبالشكل الذي ينهي عهد الطائفية في العراق. كما أن هذا القرار قد يثير التوتر الطائفي مجدداً في البلاد، خاصة بين السُّنة والشيعة؛ لأنه يعيد إلى الأذهان ما حدث في انتخابات عام ٢٠٠٥، التي أدت إلى مقاطعة كبيرة للانتخابات التشريعية من جانب قوى سياسية عديدة في مقدمتها العرب السُّنة، وكان ذلك أحد أهم الأسباب باندلاع موجة العنف الطائفي التي شهدتها البلاد في العامين التاليين لهذه الانتخابات.

* أن هذا القرار أدّى إلى اتهام حكومة المالكي بأنها تنفذ أجندة إيرانية، حيث يربط مراقبون بين قرار الاستبعاد والزيارة التي قام بها وزير الخارجية الإيراني، منوشهر متكي، يوم الخميس الماضي، معتبرين أن حكومة المالكي أصبحت حريصة على إرضاء إيران «أكثر من حرصها على مصلحة العراق». في هذا السياق أشار صالح المطلق إلى أن إيران مارست ضغوطاً على «هيئة المساءلة والعدالة» لإصدار قرار بحظر مشاركة الجبهة في الانتخابات المقبلة.

قررت «هيئة العدالة والمساءلة» في العراق، يوم الخميس الماضي، منع ١٤ كياناً سياسياً من خوض الانتخابات التشريعية، وذلك بسبب انتمائهم إلى «حزب البعث» المنحل. القائمة المستبعدة ضمت شخصيات بارزة في المشهد العراقي، أبرزهم النائب الحالي، صالح المطلق، الذي يعدّ شريكاً في أحد أهم الائتلافات الانتخابية المنافسة لرئيس الوزراء، نوري المالكي. وضمت أيضاً نهر عبدالكريم الكزناني، الذي يعدّ من الشخصيات الكردية التي تتمتع بثقل مادي، فضلاً عن أن عائلته تنزعم طريقة صوفية (الكزنانية) كانت مقرّبة من نائب الرئيس السابق، عزت إبراهيم الدوري.

قرار الاستبعاد قوبل بمعارضة واسعة من جانب العديد من الشخصيات والكيانات السياسية، التي اعتبرت أنه يصبّ في الأساس لمصلحة المالكي و«حزب الدعوة» الذي يتأسسه، وكذلك المنافس الرئيسي له «المجلس الأعلى الإسلامي العراقي»، ويهمّش القوى السياسية الأخرى.

ردود الأفعال، التي صاحبت قرار استبعاد هذه الشخصيات في الداخل العراقي، تشير بوضوح إلى أن هذا القرار سيكون له انعكاساته السياسية والأمنية في البلاد، خاصة إذا أخذ في الاعتبار ما يلي:

* تهديد الائتلافات والقوى السياسية، التي ضمت أشخاصاً مستبعدين، بعدم خوض الانتخابات التشريعية المقبلة، المقرّر إجراؤها في مارس المقبل، فقد هدّدت «القائمة العراقية الموحّدة»، التي ينتمي إليها صالح المطلق، بمقاطعة هذه الانتخابات، إذا لم يتم التراجع عن القرار. يشار إلى أن «القائمة العراقية الموحّدة» هي عبارة عن تحالف قومي علماني يضم أحزاباً سُنّية وشيوعية بقيادة رئيس الوزراء السابق، إياد علاوي. ويضم الائتلاف كذلك «الحزب الشيوعي العراقي»، و«عراقيون»، و«تجمع



هل تنجح استراتيجية أوباما الجديدة لمكافحة الإرهاب؟

«خطة الطريق» التي طرحها أوباما، يوم الخميس الماضي، لعلاج أوجه القصور في أداء أجهزة الاستخبارات ووكالاتها لاقت استحسان المراقبين، وإن اعتبروها متأخرة بعض الشيء. ولكن بعضهم يرون أن الولايات المتحدة بحاجة إلى استراتيجية شاملة لسد أخطر ثغرة أمنية، وهي قلة التعاون والتنسيق بين الوكالات المعنية.

* **الخامس:** فرض قيود على شركات الطيران تلزمها وضع الاعتبارات الأمنية قبل اعتبارات الربح والخسارة، فالمنافسة الشديدة تدفع الشركات عادة إلى تقديم إغراءات عدة للركاب مثل التذاكر المخفضة لاتجاه واحد فقط.

لكن سؤال المليون دولار هو: هل تضمن تلك الإجراءات القضاء على شبح الإرهاب؟ لا أحد يستطيع أن يجزم بذلك، فبعض المحللين مثلاً يتحفظون على عمل ملفات للمسلمين الأمريكيين من أصول شرق أوسطية. صحيفة «ذا ديلي بيست» اعتبرت هذا الإجراء ليس عنصرياً فحسب، بل يؤدي إلى نتائج عكسية، فالمطلوب هو إشعار الأمريكيين كافة -وغير الأمريكيين أيضاً- بأن مكافحة الإرهاب «مسؤولية كل مواطن»، واستثناء الفئة المشار إليها يعني تجريمها ضمناً، ومن ثم استبعادها من مسألة المسؤولية الجماعية، ناهيك عن خروجها عن الدستور الأمريكي نصاً وروحاً.

والخلاصة هي أنه إذا أرادت الولايات المتحدة تأمين مطاراتها، فلا بد أن يكون التشدد سياسة ثابتة «مع كل الفئات». وهذا لا يمنع من تحسين إجراءات الأمن الأخرى مثل وجود أفراد الأمن المؤهلين من ذوي الكفاءات العالية، وتطوير أجهزة فحص الأمتعة والركاب، والتفتيش على الأمتعة كافة.

بعض المحللين يرون أن «مكافحة الإرهاب في الجو تبدأ من على الأرض». وأوضحت مجلة «فرننت بيدج» أن عملية «نورث ويست» كانت فرصة جيدة لأوباما لإجراء مراجعة شاملة للأمن الداخلي الأمريكي ككل، وليس أمن المطارات فقط، بعد أن أثبتت التجربة وجود قصور واضح - تنظيمياً وإجرائياً - في أداء الأجهزة الأمنية والوكالات المعنية بمكافحة الإرهاب، فالخبراء يرون أننا بحاجة إلى استراتيجية شاملة لربط تلك الأجهزة والوكالات ببعضها بعضاً.

يبدو أن عملية «نورث ويست» كانت -برغم فشلها- سبباً مباشراً وراء تغيير الإدارة الأمريكية سياستها تجاه مكافحة الإرهاب، والدليل على ذلك تلك التعليمات التي أصدرها الرئيس باراك أوباما لوكالات الاستخبارات، مؤخراً، بضرورة اتخاذ سلسلة من الإجراءات الهدف منها سدّ الثغرات الأمنية عن طريق تكثيف التعاون بين الأجهزة المعنية، والتركيز على ضرورة تبادل المعلومات وسرعة تناقلها وتعقب مصادرها وتحليلها.

وبرغم تعدد الأساليب التي يمكن للإدارة من خلالها تضيق الفجوات، ومن ثم تقليص خطر العمليات الإرهابية، فإن مجلة «نيوزويك» حصرت الخيارات المتاحة أمام إدارة أوباما في خمسة خيارات:

* **الأول:** ضرورة تطهير أجهزة الاستخبارات والأجهزة الأمنية من العناصر التي ثبت إهمالها أو تراخيها.

* **الثاني:** أن يتم هذا التطهير في إطار إعادة هيكلة شاملة لجهاز الاستخبارات ككله، خاصة أن البيت الأبيض انتقد يوم الخميس الماضي أداء وكالة المخابرات المركزية (سي آي أيه)، و«المركز القومي لمكافحة الاستخبارات» تحديداً.

* **الثالث:** إلقاء اللوم على إدارة بوش، فالإدارة الجمهورية السابقة ارتكبت سلسلة من الأخطاء القاتلة مثل نقل العناصر الإرهابية المعتقلة في «جوانتانامو» إلى اليمن، ناهيك عن تجاهل اليمن -بمشكلاته الأمنية والاقتصادية والسياسية كلاً- برغم تعدد أجراس الإنذار الباكورة، مثل الهجوم على المدمرة الأمريكية «يو إس إس كول».

* **الرابع:** عمل ملفات لكل العناصر الإرهابية أو المشتبه في تورطها مع الخلايا الإرهابية بأي شكل من الأشكال، لتكون تلك الملفات بمنزلة جرس إنذار باكراً للأجهزة الأمنية.





بعد فقدان (٨٥) ألف وظيفة أخرى: المحللون يستبعدون خروج الاقتصاد الأمريكي من حالة الركود قريباً

التقرير الذي أصدرته وزارة العمل الأمريكية، أول من أمس، حول فقدان سوق العمل ٨٥ ألف وظيفة أخرى في شهر ديسمبر الماضي، عزز توقعات المتشائمين بصعوبة خروج الاقتصاد القومي من حالة الركود قريباً.

والسياسية» في واشنطن «أنا ما زلنا نفقد الوظائف. صحيح أن معدل الخسارة ليس بالمعدل السريع الذي شهدناه في الشتاء الماضي ولكننا ما زلنا أبعد من الخروج من عنق الزجاجة. فالاقتصاد القومي لا يزال ضعيفاً».

وترى الصحيفة أن تقرير الوزارة وضع ضغوطاً جديدة على إدارة أوباما التي ينتظر الشارع الأمريكي منها أن تحقق بعض النجاح في أعقاب موافقتها على خطة التحفيز بقيمة ٧٨٧ مليار دولار العام الماضي لتحريك الاقتصاد الراكد. الإدارة، من جانبها، أكدت على مدار الشهور الأخيرة أنها اتخذت مبادرات عدة بهدف التشجيع على إيجاد وظائف جديدة، وذلك بحكم إدراكها أن مخاوف العجز في الميزانية الاتحادية ستحدّ بالتالي من حركتها في البحث عن مصادر جديدة للإنفاق.

ولكن ماذا كان تعليق أوباما على تقرير وزارة العمل؟ الرئيس صرح، أول من أمس، بأن تقرير شهر ديسمبر الماضي حول سوق العمل يثبت أن «الطريق إلى الانتعاش الاقتصادي لا يسير في خط مستقيم»، موضحاً «أننا في شهر نوفمبر الماضي شاهدنا أول مؤشر إيجابي في الوظائف منذ ما يقرب من العامين. ولكننا تراجعنا في الشهر الماضي، وفقدنا من الوظائف أكثر مما حصلنا عليه، وإن كان التوجّه العام لفقدان الوظائف لا يزال يشير إلى الاتجاه الصحيح».

المتفائلون اعتبروا أن التقرير يحمل بعض المؤشرات الإيجابية، فللشهر الخامس على التوالي نشهد توسعاً ولو للعمالة المؤقتة في قطاع الخدمات، ما أضاف نحو ٤٧ ألف وظيفة في ديسمبر الماضي. هذا التوسع عزز الاعتقاد أن الشركات تدرك أن هناك فرصاً جديدة، وأنها تميل إلى زيادة الأيدي العاملة حتى وإن أحجمت عن تعيين عمالة دائمة.

متى يخرج الاقتصاد الأمريكي من أزمته؟ سؤال تزامن مع التقرير الشهري الذي أصدرته وزارة العمل الأمريكية، أول من أمس، عن سوق العمل، الذي ذكر أن الاقتصاد القومي فقد ٨٥ ألف وظيفة أخرى في ديسمبر الماضي، وإن تجمّدت معدلات البطالة عند معدلاتها (١٠٪)، الأمر الذي أصاب أشد المتفائلين بالإحباط من إمكانية الخروج من عنق الزجاجة قريباً. صحيح أن المراقبين لم يكونوا يطمعون في حدوث «تطورٍ درامي» في حالة الاقتصاد الأمريكي، ولكنهم كانوا يأملون أن يكون منحى الأزمة قد وصل إلى منتهاه، ومن ثم العودة إلى الصعود مجدداً ولو بخطوات بطيئة.

لكن صحيفة «نيويورك تايمز» تقول إن التقرير المذكور ربما عكس مؤشراً إيجابياً من ناحية أخرى، فقد جرت مراجعة البيانات الخاصة بنوفمبر الماضي بما يظهر أن الاقتصاد وقر ٤٠٠٠ وظيفة في ذلك الشهر، وذلك مقارنة بالتقارير الأولية التي أظهرت أن الاقتصاد سيفقد ١١ ألف وظيفة. ربما كان ذلك أول مؤشر شهري يعكس تحسناً -ولو طفيفاً- في حالة الاقتصاد الذي أصابه الركود منذ عامين. ولكن هذا التحسّن لم يظهر في البيانات الخاصة بشهر ديسمبر الماضي، حيث كان المحللون الاقتصاديون المتفائلون يتوقعون ألا يزيد عدد الوظائف المفقودة على ١٠ آلاف.

أبرز المؤشرات التي عكسها التقرير هو أنه على الرغم من التسارع الشديد في معدلات تراجع سوق العمل في الشهور الأخيرة، فإن الشركات ظلت على سياساتها التقشفية المحجّمة عن تعيين موظفين جدد، ما عزز اعتقاد استمرار الوضع الصعب على حاله لشهور طويلة أخرى مقبلة. وأوضح دين بيكر، المدير المشارك في «مركز البحوث الاقتصادية



من المرجح أن يبقى الاقتصاد العالمي خلال النصف الأول من عام ٢٠١٠ تحت وطأة أعباء العام الماضي، خاصة في جانب الأداء الاقتصادي الحقيقي، وأن يبدأ في النصف الثاني من العام التخلص ببطء من هذه الأعباء.

مؤشرات النمو التي بدت عليها خلال الربعين الأخيرين من عام ٢٠٠٩.

ثانياً: استمرار تعثر التجارة العالمية

يتسبب استمرار ارتفاع أعداد فاقدى الوظائف حول العالم، خاصة في الاقتصادات الكبرى، بتراجع متوسطات الدخل في هذه الدول، وهو ما يؤدي إلى تراجع قدرة المستهلكين على الإنفاق، وبالتالي لا يكون بمقدور الطلب المحلي تحريك النمو الاقتصادي في هذه الدول، وفي هذه الحالة يتم التعويل على التجارة العالمية لتحريك النمو الاقتصادي، لكن في حقيقة الأمر فإن التجارة العالمية بدورها قد تراجعت خلال عام ٢٠٠٩ بنحو ١١٪ وفقاً لبيانات «منظمة التجارة العالمية»، ما يقلل من هامش التحرك المتاح للاقتصاد العالمي في طريقه نحو التعافي. ولعل عدم وجود دلائل واضحة على عودة التجارة العالمية إلى النمو هو ما دفع «منظمة التجارة العالمية»، مؤخراً، إلى القول إن تعافي الاقتصاد العالمي في عام ٢٠١٠ هو أمر غير مضمون.

وفي النهاية يجب ألا تدفعنا النبرة التفاؤلية التي سادت خلال الربع الأخير من عام ٢٠٠٩ بشأن تعافي الاقتصاد العالمي إلى استعجال هذا التعافي، فتوقعات تعافي الاقتصاد العالمي بداية من عام ٢٠١٠، لا تعني انطلاق الاقتصاد العالمي نحو التعافي مع بداية العام، لكن الأمر الأكثر منطقية هو أن يبقى الاقتصاد العالمي خلال النصف الأول من العام تحت وطأة الأعباء التي أثقلته طوال عام ٢٠٠٩، وأن يتقدم ببطء خلال النصف الثاني من عام ٢٠١٠.

ما زال الاقتصاد العالمي يحتوي في ثناياه على العديد من أوجه الضعف التي أثقلت كاهله في عام ٢٠٠٩، التي من المتوقع أن تستمر كذلك في معظم فترات عام ٢٠١٠، خاصة خلال النصف الأول من العام. كما أنه من المتوقع أن تبقى هذه الأعباء في معظم اقتصادات الدول المتقدمة، ما يعطيها تأثيراً ووزناً نسبياً أكبر كأحد التحديات التي يتوقع أن تعوق تعافي الاقتصاد العالمي خلال العام الجاري. وتبدو مظاهر هذه الأعباء على النحو التالي:

أولاً: المعدلات القياسية للبطالة

بالرغم من ظهور بعض بوادر النمو في الاقتصاد الأمريكي خلال الربع الثالث من عام ٢٠٠٩، فإنه ما زال يعاني فقدان الوظائف، حيث فقد الاقتصاد الأمريكي نحو ٨٥ ألف وظيفة في ديسمبر الماضي، ما تسبب بعدم تراجع معدل البطالة عن أعلى مستوى له منذ نحو ٢٨ عاماً، البالغ ١٠٪، وفقاً لبيانات وزارة العمل الأمريكية. كما يظهر تركّز الوظائف المفقودة في الاقتصاد الأمريكي خارج القطاع الزراعي استمرار تعثر قطاعات الصناعة والخدمات، وهي القطاعات الأكثر تأثراً بالأزمة.

كما أظهرت بيانات «مكتب الإحصاء الأوروبي» ارتفاع معدل البطالة في اقتصادات «منطقة اليورو» في شهر نوفمبر الماضي إلى أعلى مستوى له منذ نشأة المنطقة قبل ١٠ سنوات، لسيبلغ نحو ١٠٪، ونحو ٩,٥٪ في دول «الاتحاد الأوروبي». وجاءت إسبانيا وأستونيا وأيرلندا وفرنسا في المراتب الأربع الأولى وفقاً لمعدل البطالة بمعدلات بطالة استثنائية تبلغ ١٩,٤٪ و ١٥,٢٪ و ١٢,٩٪ و ١٠٪ على الترتيب. وتراوح معدل البطالة بين ٧,٢٪ و ٨,٩٪ في السويد وفنلندا وبولندا وإيطاليا وبريطانيا والتشيك وألمانيا والدنمارك، وهذا بالطبع يظهر استمرار تعثر الاقتصادات الأوروبية، وعدم القدرة على الاعتماد على



الأمانة العامة للمجلس التنفيذي
General Secretariat Of The Executive Council

الشريك الرئيسي



«وورلد بوليتيكس ريفيو»: حسم التنافس في منطقة آسيا الوسطى لمصلحة الصين وروسيا

التنافس الذي دار على مدى عقدين من الزمن على الموارد الطبيعية والنفوذ في منطقة آسيا الوسطى بين الولايات المتحدة وروسيا والصين انتهى لمصلحة الأخيرتين. هزيمة الغرب في هذا التنافس بدت واضحة في بطء تنفيذ خط أنابيب «نابوكو»، وإعادة جمهوريات آسيا الوسطى النظر في أولويات علاقاتها الخارجية.

أعلنتها حكومته فقط.

لا يتوقع محللو شؤون الطاقة أن تشكل هذه التطورات خطراً كبيراً على أمن الطاقة للدول الغربية. ويرون في هذا الجانب أن إمدادات الغاز الأوروبية لن تتعرض لمشكلات كبيرة، ذلك أن الطلب على الطاقة يمكن تأمينه من خلال خطي الإمداد الشمالي والجنوبي (Nord Stream and South Stream)، بالإضافة إلى مشروع خط «نابوكو»، الذي ستُنقل عبره إمدادات الغاز من الشرق الأوسط.

إلا أن هذه التطورات ستكون لها آثار دائمة في المنطقة، ذلك أن أهمية خطوط الأنابيب لا تقتصر على عمليات نقل النفط والغاز الطبيعي فحسب، بل تلعب دوراً في صياغة علاقات الدول المشاركة في المشروع ورسم مواقفها الاستراتيجية. وتشير التوقعات بصورة عامة إلى نفوذ شبه مطلق أقرب إلى السيطرة الثنائية لكل من روسيا والصين مستقبلاً على منطقة آسيا الوسطى.

الغرب هو المسؤول عن تكريس هذا الوضع، حسبما جاء في تقرير «وورلد بوليتيكس ريفيو». فعلى الرغم من المصالح الإقليمية المشتركة للدول الغربية مع كل من روسيا والصين، مثل نزع السلاح، ومكافحة الإرهاب وتجارة المخدرات، فإنه نادراً ما تعاملت الولايات المتحدة، أو الاتحاد الأوروبي، على نحو يؤكد رغبتيهما في التوصل إلى اتفاق مع كل من موسكو وبكين حول شؤون منطقة آسيا الوسطى.

حسم التنافس في هذه المنطقة لمصلحة كل من روسيا والصين في مواجهة الولايات المتحدة (بتأييد من الاتحاد الأوروبي) أكده حدثان في الأشهر الأخيرة. ففي منتصف ديسمبر الماضي افتتح الرئيس الصيني، هو جينتاو، ورؤساء كل من تركمانستان وأوزباكستان وكازاخستان، خط أنابيب لنقل الغاز الطبيعي من تركمانستان إلى مدينة «كورجوز» شرقي الصين. وفي وقت سابق من الشهر نفسه أعلنت موسكو تأييد رئيس الحكومة الروسية، فلاديمير بوتين، المشروع، وهي خطوة اعتبرها المراقبون دليلاً قوياً على التعاون الصيني-الروسي المستمر في مجال الطاقة، وهو تعاون يقول محللون إنه قطع شوطاً كبيراً، وبدأ بالفعل في صياغة الاقتصاد السياسي الجديد للطاقة في منطقة آسيا الوسطى وخارجها. يُضاف إلى ذلك أن روسيا والصين وضعتا مسبقاً أسس شراكة طويلة الأمد تركز على عمليات الاستكشاف المشتركة في روسيا وخارجها، وتقديم المصارف الصينية قروضاً منخفضة الفوائد إلى مؤسسات قطاع الطاقة في روسيا.

وتشير توقعات محللين في مجال الطاقة، حسبما جاء في تقرير نشرته «وورلد بوليتيكس ريفيو»، إلى أن تركمانستان، التي تصدر حالياً ما يزيد على ٧٠ مليار متر مكعب من الغاز سنوياً، ستسعى إلى إبرام اتفاقيات جديدة. كما أن كازاخستان، التي تعدّ من الدول الرئيسية المصدرة للغاز في المنطقة، أعلنت ارتياحها للشروط الواردة في العقود التي أبرمتها مع كل من الصين وروسيا في مجال الطاقة، كما أعلن رئيسها، نور سلطان نزارباييف، في الآونة الأخيرة أن مصادقة حكومته على مشروعات الاستثمارات الأجنبية ستقتصر على تلك التي تتقدم بها الدول والشركات الراغبة في التعاون في مجال خطة التصنيع التي سبق أن

بنك الخليج الأول
First Gulf Bank

الشريك الاستراتيجي





إسلام آباد

واشنطن ترفض وقف الهجمات داخل باكستان

وفقاً لخدمة «ميديا لينك»، فقد رفضت السلطات الأمريكية وقف هجماتها الجوية عبر طائرات التجسس من دون طيار، التي تستهدف إقليم القبائل الباكستاني. جاء ذلك على لسان رئيس الوفد الأمريكي الذي يقوده جون ماكين، الذي اجتمع مع كل من الرئيس الباكستاني ورئيس الحكومة وقائد الجيش، للتباحث في آخر التطورات في الحرب على الإرهاب، والسماع لشكاوى الباكستانيين منها. وكانت القيادة الباكستانية قد رأت أن استمرار الطائرات الأمريكية في استهداف مناطق سكنية قبائلية، ينتج عنه سقوط مدنيين لم يعد سياسة ناجعة ولا وسيلة مقبولة لدى باكستان. وطالب القادة الباكستانيون الأمريكيين باتخاذ قرار بوقفها والامتناع عنها، والبحث في طرق أخرى قد تكون أكثر تأثيراً وأقل إضراراً بالسكان. ويقول الأمريكيون إن لجوءهم إلى استخدام سلاح الطائرات من دون طيار على الأجواء الباكستانية، والهجوم على أشخاص مطلوبين لديها من تنظيم «القاعدة» و«طالبان» يوجدون في هذه المناطق كان خياراً قرره أميركا بعد أن عجزت عن إقناع إسلام آباد بخيار شنّ هجوم بري على معقل «القاعدة» و«طالبان» داخل الإقليم القبائلي. ويقول الأمريكيون إنهم خيروا إسلام آباد بين الهجوم البري أو الجوي، وتم التوصل معهم، كما تقول أبرز الصحف الأمريكية، إلى موافقة باكستانية على استخدام الهجمات الجوية، إذ ستكون أقل حدة من أن يشن الجيش الأمريكي عملياته العسكرية داخل التراب الباكستاني نفسه.

صنّاه

مشاورات عربيّة-أمريكيّة لبلورة أفكار حول السلام

وفقاً لصحيفة «العرب اليوم» الأردنية فقد أفاد مسؤولون فلسطينيون بأن القيادة الفلسطينية ودولاً عربية تعمل بالتنسيق مع الإدارة الأمريكية من أجل بلورة أفكار لإحياء عملية السلام وفق أسس وجداول زمنية محددة. وشهد الشرق الأوسط منذ بداية العام الجاري سلسلة من اللقاءات والزيارات بين قادة أبرز دول المنطقة، ولا سيّما مصر والسعودية وسوريا والأردن، بالإضافة إلى الرئيس الفلسطيني، محمود عباس، في حين استقبلت القاهرة نهاية ديسمبر الماضي رئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو. وأوضح كبير المفاوضين الفلسطينيين، صائب عريقات، أن أهم الأسس التي يهدف «هذا الحراك السياسي المكثف إلى إرسائها هو إلزام إسرائيل وقف الاستيطان قبل البدء في أي مفاوضات». وقال عريقات «نريد وقفاً شاملاً للاستيطان في عموم الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ بما فيها القدس». وتابع «وأيضاً نريد استئناف المفاوضات من النقطة التي توقفت عندها في عام ٢٠٠٨ وحول قضايا الوضع النهائي كافة مثل القدس واللجئين والحدود والمياه والأمن والمستوطنات والأسرى». وأضاف عريقات «نريد وضع جداول زمنية وفرق رقابة لتنفيذ ما يتفق عليه من انسحاب إسرائيلي من الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ كافة، وجعل القدس الشرقية عاصمة الدولة الفلسطينية». ولم يستبعد عريقات توجّه القيادة الفلسطينية إلى مجلس الأمن ل«انتزاع اعتراف بحدود دولة فلسطين على كامل حدود ١٩٦٧». وأوضح في هذا الصدد أن «المفاوضات والتوجّه إلى مجلس الأمن يسيران بالتوازي، ونحن نحضّر للتوجه إلى مجلس الأمن في اللحظة المناسبة». وأكد دبلوماسيون عرب وغربيون في القاهرة، نهاية ديسمبر الماضي، أن واشنطن بصدد إعداد خطابي ضمانات للفلسطينيين والإسرائيليين ينبغي أن يشكل أساساً لاستئناف المفاوضات بينهما.



غرفة تجارة وصناعة أبوظبي
ABU DHABI CHAMBER OF COMMERCE & INDUSTRY

الراعي الذهبي

الصين تحذر من صفقة الأسلحة الأمريكية مع تايوان

الصين تعبر عن قلقها تجاه ارتفاع الدولار

حذرت الصين، مؤخراً، مجدداً الولايات المتحدة، من عواقب وخيمة سوف يسببها المضي في تقديم صفقة أسلحة أمريكية متقدمة إلى تايوان، قائلة إن هذه الخطوة ستضعف التعاون الصيني-الأمريكي. وذكرت جيانج يوي، المتحدث باسم وزارة الخارجية الصينية، في مؤتمرها الصحفي نصف الأسبوعي «أن الصين تعارض بشدة صفقة الأسلحة الأمريكية مع تايوان. وموقفنا ثابت وواضح». تأتي تصريحات جيانج وسط تقارير بأن وزارة الدفاع الأمريكية أعلنت، في وقت سابق من يوم الأربعاء الماضي، عقداً ينص على بيع عدد غير محدد من صواريخ «باتريوت» المتقدمة لتايوان. وكانت جيانج قد أعربت عن معارضة الحكومة الصينية هذه الصفقة في مؤتمر صحفي عقد الثلاثاء الماضي. وترى الصين أن قضية تايوان تمس مصالحها الرئيسية، وحثت الولايات المتحدة على إلغاء صفقة الأسلحة المقررة هذه، حتى تتجنب إفساد التعاون الإيجابي المتوسع بين البلدين. وقالت جيانج «نحث الولايات المتحدة على إدراك العواقب الوخيمة لصفقة الأسلحة مع تايوان، والتمسك بالبيانات المشتركة الثلاثة بين الصين والولايات المتحدة، خاصة المبادئ المنصوص عليها في البيان المشترك في ١٧ أغسطس ١٩٨٢». يشار إلى أن «بيان ١٧ أغسطس» ينص على أن الولايات المتحدة ستتبع سياسة طويلة الأجل لعدم بيع أسلحة لتايوان، ويستهدف تخفيض مبيعات الأسلحة تدريجياً. وأكدت جيانج «لقد قدمنا احتجاجات جادة إلى الجانب الأمريكي». يذكر أن صفقات الأسلحة الأمريكية لتايوان ما زالت عقبه رئيسية أمام نمو العلاقات الثنائية بين الصين والولايات المتحدة.

صرح وزير التجارة الصيني، تشن ده مينج، أول من أمس، بأن استقرار العملة الصينية يسهم في انتعاش الاقتصاد العالمي، بينما أعرب عن قلقه بشأن ارتفاع سعر الدولار الأمريكي. وقال تشن خلال زيارة للعاصمة التركية أنقرة «ذكرت الحكومة الصينية في العديد من المناسبات أنها سوف تحافظ بشكل رئيسي على استقرار سعر صرف اليوان»، مضيفاً «نشعر أن في ذلك دعماً وإسهاماً مهماً للاقتصاد العالمي الذي يمر بمرحلة مهمة من مراحل التعافي». وقال تشن في مؤتمر صحفي مشترك مع وزير الدولة التركي للتجارة الخارجية، جعفر كاجلايان، إن حدوث حالة من عدم استقرار العملة الصينية، التي يمثل حجم تجارتها نحو ١٠٪ من إجمالي حجم التجارة العالمي، سيكون له تأثير كبير في التجارة العالمية. واعتراض الشركاء التجاريين الرئيسيين للصين على انخفاض قيمة اليوان عن قيمته الأصلية، حيث قالوا إن ذلك يمنح أفضليات في أسعار الصادرات الصينية. وقد ارتفع اليوان أكثر من ٢١٪ مقابل الدولار الأمريكي منذ فك الارتباط بين العمليتين في يوليو ٢٠٠٥. وقال تشن إن الصين تبذل المزيد من جهود الإصلاح من أجل تعويم محكوم لسعر صرف اليوان، في حين أكد مخاوف الصين بشأن ارتفاع قيمة الدولار. وأضاف «إننا قلقون حالياً بشأن إذا ما كان الدولار الأمريكي يستطيع الحفاظ على استقراره وقوته، حيث إن الصين تمتلك كمية كبيرة من السندات المالية المحسوبة بالدولار الأمريكي». معروف أن الصين هي أكبر دولة تملك سندات مالية أمريكية، حيث بلغ إجمالي قيمتها ٧٩٨,٩ مليار دولار أمريكي بحلول نهاية أكتوبر ٢٠٠٩، وفقاً لما ذكرته بيانات «الخزانة» الأمريكية. في جانب آخر صرح وزير الدفاع الصيني، ليانج قوانج ليه، بأنه يتعين على الصين والهند أن تبدلا جهوداً لتوجيه الإعلام والرأي العام باتجاه مشجع وإيجابي، يمكنه المساعدة على إيجاد بيئة ملائمة لتطوير العلاقات الثنائية.

الاستخبارات الأمريكية ليست فعّالة في أفغانستان

«واشنطن بوست»: حادث «ديترويت» يعبر عن قصور أمني

نشرت صحيفة «لوس أنجلوس تايمز» افتتاحية تطرقت فيها إلى الحادث الإرهابي الذي أودى به عميل مزدوج لتنظيم «القاعدة» بحياة سبعة من ضباط الاستخبارات الأمريكية المركزية خلال الأسبوع الماضي. الأمر الذي دفع الجنرال مايكل فلين، مدير الاستخبارات العسكرية في أفغانستان، إلى إصدار تقرير انتقد فيه الاستخبارات العسكرية الأمريكية لتركيزها على استهداف المتطرفين، بغض النظر عما قد يلحقه ذلك من خسائر مدنية، أو خسائر في البيئة المحيطة بهم. وترى الصحيفة أن كلا الحادثين يسلط الضوء على المشكلات العميقة لثمان سنوات من الحرب الأمريكية في أفغانستان. وتستطرد الصحيفة مشيرة إلى أن المفجر الانتحاري كان طبيباً أردنياً تمكنت الاستخبارات الأمريكية من زرعه بين صفوف «القاعدة»، ولكنه سرعان ما انقلب على مرؤوسيه نظراً إلى أفكاره الدينية المتعصبة، ليزهق روحه في تفجير راح ضحيته سبعة من كبار ضباط وكالة الاستخبارات المركزية. وهذا الأمر يدل على مدى التطور الذي وصل إليه تنظيم «القاعدة» في معالجة العمليات الاستخباراتية. ولكنه من جانب آخر يكشف النقاب عن الضعف الذي يعتري جهاز الاستخبارات الأمريكي، الذي توانى أفراداه عن تفتيش الجاني قبل السماح له بالدخول إلى القاعدة الأمريكية. وهذا يوحي بأن وسائل الاستخبارات، على غرار الجيش، تفرط في التركيز على استهداف تنظيم «القاعدة»، وفق ما ذكرته الصحيفة، التي تضيف أن الحرب الأفغانية تعتمد على دعم الرأي العام. وتذكر الصحيفة القراء بالتقرير الذي صدر عن الجنرال مايكل فلين، مدير الاستخبارات العسكرية في أفغانستان، الذي اتهم فيه وكالات التجسس الأمريكية بالجهل التام بالطبعتين السياسية والاقتصادية للبلاد.

نشرت صحيفة «واشنطن بوست» افتتاحية تحت عنوان «بعد ديترويت .. فجوة أمنية كبيرة واستجابة لا تطمئن»، استهلتها بقولها إن تقرير الإدارة الأمريكية بشأن محاولة التفجير الفاشلة يوم عيد الميلاد يكشف القصور الشديد في النظام الأمني للبلاد، الذي يوحي بمشكلة أكثر جدية من مجرد فشل محاولة انتحاري واحد، فبعد ثماني سنوات من هجمات ١١ سبتمبر ٢٠٠١، وتأسيس جهاز استخبارات مهمته تحسين عملية تبادل المعلومات، أصبحت الولايات المتحدة أفضل في جمع المعلومات وتحليلها، ولكن ليس بالكفاءة المطلوبة وفق تقرير الإدارة أمس. فقد توافرت لدى وكالات الاستخبارات معلومات كافية للكشف عن المؤامرة، ولكنها فشلت في الجمع بينها؛ إذ عومل خطر «القاعدة» في اليمن، وكأنه تحليل استراتيجي أكثر منه مشكلة تتطلب تحركاً فورياً، بينما لا تزال التقنية الجديدة متوقفة وعاجزة عن الاستفادة من المعلومات المتاحة. وتضيف الافتتاحية أن عدم وجود خطوط فاصلة تحدّد المسؤوليات يعدّ مشكلة مربكة في حدّ ذاته في أي عمل، ولا يمكن تجاهله حينما يتعلق بالأمن القومي. وتتعبج الصحيفة في الافتتاحية من اضطرار الرئيس الأمريكي، باراك أوباما، إلى إرشاد مدير الاستخبارات الوطنية إلى ضرورة «اتخاذ مزيد من الخطوات لتعزيز الجدية، ورفع معايير التحليلات الاستخباراتية، ولا سيما الخاصة بكشف المؤامرات الإرهابية ومنعها»؛ إذ ترى أن هذا قد يوحي بمدى الاضطراب المحيط بالدولة، إن لم يكن محاولة تقليدية لامتصاص الغضب؛ لذا تتساءل الصحيفة في الافتتاحية عما إذا كانت استجابة الرئيس أوباما تتناسب وخطورة الموقف. وتوضح الافتتاحية أن المشكلة في العالم الذي لا حدود فيه للمعلومات هي تحديد أي الأخطار يمثل «أولوية قصوى».

لندن

واشنطن تخشى هجوماً إسرائيلياً على إيران

نشرت صحيفة «فايننشال تايمز» تحليلاً تحت عنوان «سباق نووي في الشرق الأوسط»، ذكرت فيه أن مجموعة من الدبلوماسيين الأمريكيين والإسرائيليين اجتمعوا في «هارفارد»، لاستعراض سيناريوهات إحدى أكثر القضايا إلحاحاً التي تواجه العالم هذا العام -البرنامج النووي الإيراني-. وفي محاكاة، مثلما في الحياة الحقيقية، كانت المخاطر مرتفعة، فإذا توصلت إيران إلى امتلاك السلاح النووي -مثلما تتخوف واشنطن وحلفاؤها-، فإن خريطة توزيع القوة في الشرق الأوسط سوف تتغير. وقد تتعرض القواعد التي حالت دون الانتشار النووي طيلة عقود لضرر غير قابل للإصلاح. وليس أقل من ذلك، سيكون الرئيس الأمريكي، باراك أوباما، قد فشل أيضاً في هدف أساسي من أهداف سياسته الخارجية. وتلفت الصحيفة الانتباه إلى أن نتيجة المحاكاة في «جامعة هارفارد» لم تكن مبشرة بالخير للبيت الأبيض. فطهران خرجت ظافرة، منهيّة عام ٢٠١٠ أقرب إلى امتلاك القنبلة، مع فشل المساعي الغربية إلى مزيد من العقوبات. وتورد الصحيفة عن وزير الدفاع الأمريكي، روبرت جيبس، قوله مؤخراً «لا يوجد خيار جيد بشأن إيران». وبالنظر إلى ذلك كله، فقد اقتربت لحظة القرار الذي تؤجله واشنطن منذ وقت طويل. فأوباما بنى حملته الانتخابية للرئاسة على فكرة «الانخراط» مع طهران في حوار سلمي. لكنه قال أيضاً إنه سوف يحكم على فاعلية سياسته هذه بنهاية عام ٢٠٠٩. والآن وقد فات هذا الموعد، فإن الصحيفة تحذّر من أن المخاوف الغربية تتصاعد اليوم حول نيات إيران. وقد فشلت المحادثات في أن تسفر عن نتائج. وتخاف واشنطن أن أي هجوم عسكري -مثل ذلك الذي تلوح به إسرائيل من وقت إلى آخر- قد يأتي بكارثة على المنطقة. وكنتيجة لذلك، أصبح المسؤولون في إدارة أوباما وحلفاؤها يتفقون الآن على الآتي: «لقد أن الأوان لوضع تشديد أكبر على العقوبات، في محاولة لجعل إيران تعيد النظر مرة أخرى في برنامجها النووي».

باريس

نشرة فرنسية: إيران تعزز قدراتها البحرية

وفقاً لنشرة «عاجل جداً» (TTU) لشؤون الدفاع والأمن، كشف «مكتب الاستخبارات البحرية» الأمريكي مؤخراً عن أحدث تقويم أعدّه عن القوة البحرية الإيرانية. ويؤكد التقرير أن البحرية الإيرانية تعمل على تطوير منشآتها البحرية المظلة على «خليج عمان». واستناداً إلى ذلك يخلص محللو الاستخبارات البحرية الأمريكية إلى أن القوات البحرية الإيرانية تحتاج إلى ما يزيد على ١٠ سنوات حتى تكون قادرة على العمل بصورة منتظمة وبكثافة معقولة في المحيط الهندي. ويتناول التقرير بالتفصيل تطوير إيران قدراتها العملياتية الغاطسة، التي تتشكل من ثلاث غواصات من نوع «Kilo»، وأربع غواصات من نوع Yono [IS-120]، وQadir، وGhadir، وغواصة «Nahang» تستخدم في مهمات إنزال فرق الضفادع البشرية القتالية. ويشير التقرير إلى أنه في أغسطس ٢٠٠٨، افتتحت «هيئة التصنيع البحرية» خطاً لتصنيع غواصات من نوع «Qa'em» من فئة ٤٥٠ طناً. على صعيد آخر، اعتبر المراقبون أن إيران أكدت إرادتها بناء وحدات بحرية من الفئة المتوسطة عبر إطلاقها برنامج بناء أول وحدة بحرية من نوع «Mowj 2»، وهي فرقاطة خفيفة يستند تصميمها إلى الفرقاطة من نوع Alvand [Vosper MK 5]. وتواصل قوات «الحرس الشوري» برنامج حيازة زوارق سريعة «Peykaap I» و«SPeykaap II» ويزن الزورق من هذه الفئة أقل من ١٥ طناً، ويبلغ طوله ١٧ متراً، ويمكنه التحرك بسرعة قصوى تصل إلى ٥٢ عقدة، وهو مسلح بصورة رئيسية بطوربيدين من عيار ٣٢٤ ملمتراً. وتمتلك إيران ٢٥ زورقاً من هذا النوع، ويقال إنها أصبحت قادرة على تصنيع هذه الزوارق الكورية الشمالية محلياً. وتسلمت قوات «الحرس الشوري» مؤخراً نوعين من السفن شبه الغاطسة من نوعيتي «Gahjae» و K ajami [Taedong B & C] الكورية الشمالية. ويبلغ طول هذه الزوارق ١٥ و ٢٠ متراً على التوالي، وهي قادرة على إطلاق طوربيدين من عيار ٣٢٤ ملمتراً.



بريطانيا تمنح تراخيص لأكبر محطات بحرية لطاقة الرياح في العالم

منحت بريطانيا شركات طاقة حقوق تطوير أكبر مزارع بحرية لتوليد طاقة من الرياح في العالم، آملة أن تصبح البلاد رائدة في هذا القطاع الناشئ الذي يكتسب أهمية حيوية في مساعي خفض انبعاثات الكربون. وأعلنت «مؤسسة كراون إستيت»، المسؤولة عن قاع البحر حول سواحل بريطانيا، أول من أمس، الشركات الفائزة في الجولة الثالثة للمناقصات، ومن بينها شركات «آي.دي.بي رنيو أبولز» البرتغالية، و«سنترিকা» البريطانية، و«آي.أون» الألمانية، و«فاتينفول» السويدية. وتأمل الحكومة إجمالاً أن يساعد البرنامج على إنتاج طاقات لتوليد الكهرباء تصل إلى ٣٢ جيجاوات، أو ما يكفي لتلبية ربع حاجات بريطانيا من الكهرباء بحلول عام ٢٠٢٠. وأبلغ جوردون براون، رئيس الوزراء البريطاني، الصحفيين «هذا يوم عظيم لسياسة الطاقة والطاقة المستدامة والبيئة. هذا يوم عظيم أيضاً للمملكة المتحدة». وقال براون إن الجولة الثالثة ستجعل بريطانيا السوق الأولى في تطوير توليد الطاقة من الرياح البحرية، وستوجد نحو ٧٠ ألف فرصة عمل بحلول عام ٢٠٢٠. وأضاف براون «نحن مصممون على بذل ما في وسعنا لإيجاد هذه الوظائف في البلاد». وقال جوردون إيدج، مدير الاقتصادات والأسواق في الاتحاد البريطاني لطاقة الرياح، إن تكاليف إنشاء محطات طاقة توليد ٣٢ جيجاوات ستبلغ إجمالاً ما بين ٧٥ و ٨٠ مليار جنيه إسترليني.



«الاتحاد الأوروبي» يحذّر من حاجة أوروبا الماسّة إلى إجراءات إصلاحات اقتصادية

قال رئيس «الاتحاد الأوروبي» إن أوروبا لا تستطيع تحمل نمط الرفاهية الاجتماعية، وإنها في حاجة ماسة إلى إصلاحات اقتصادية. وبعد اجتماعه مع الحكومة الإسبانية، أول من أمس، قال الرئيس هيرمان فان رومبوي إن هناك فرصة للإصلاحات التي قد تعزّز النمو البطيء للاقتصاد. وتلكا العديد من الدول الأوروبية في التخلّص من قوانين سوق العمل الصارمة والعراقيل أمام منع المنافسة الأجنبية التي تجعل من الصعب توظيف العاملين وفصلهم، أو الانتقال إلى أسواق جديدة. وتحمي هذه القواعد الوظائف، وتعوق في الوقت نفسه النمو، وتمنع أرباب العمل من التوسع. وقال فان رومبوي إن ذلك يتغير حيث يتهدّد أوروبا سنوات عدّة من النمو البطيء، وارتفاع معدل البطالة الذي قد يحمل الحكومات المزيد من الديون بسبب التكاليف الباهظة لإنقاذ المصارف.



«صندوق النقد الدولي» تعرّض لمزيد من الضغوط من الحكومات خلال «الأزمة»

أكد «صندوق النقد الدولي» في تقرير له أن موظفيه تعرّضوا مع «الأزمة الاقتصادية» لمزيد من الضغوط من الدول الأعضاء لتصحيح فقرات من تقاريره حول اقتصادات هذه البلدان أو شطبها. وقال الصندوق في تقريره، هو الأول منذ عام ٢٠٠٥ حول شفافية نشاطاته ونشراته، إن «الأزمة المالية العالمية» سبّبت مؤخراً صعوبات إضافية في تطبيق سياسة الشفافية».

أوباما: انتعاش سوق التوظيف

لا يتم «من دون عقبات»

اعتبر الرئيس الأمريكي، باراك أوباما، أول من أمس، أن انتعاش سوق التوظيف لا يتم «أبداً من دون عقبات»، وذلك بعد نشر أرقام مخيبة للأمال عن نسبة البطالة في شهر ديسمبر الماضي. وقال أوباما في كلمة مقتضبة في البيت الأبيض إن «أرقام البطالة التي نشرتها وزارة العمل هذا الصباح تذكّرنا بأن الطريق إلى النهوض ليست أبداً من دون عقبات، وبأن علينا العمل يومياً لدفع الاقتصاد قدماً». وكان روبرت جيبس، المتحدث باسم البيت الأبيض، أقرّ في وقت سابق بأن هذه الأرقام، التي تظهر أن البلاد خسرت نحو ٨٥ ألف وظيفة في الشهر الماضي، «مخيبة للأمال بالتأكيد»، معتبراً أن الولايات المتحدة موجودة «في مناخ اقتصادي بالغ الصعوبة». وعلى غرار جيبس، شدّد أوباما على أن الولايات المتحدة خسرت عدداً من الوظائف هو أقل بعشر مرات كمعدل سنوي خلال الفصل الأخير من عام ٢٠٠٩، مقارنة بالفصل الأول من العام نفسه. وقال الرئيس الأمريكي «في نوفمبر الماضي لاحظنا أول ارتفاع لعدد الوظائف في نحو عامين. وفي المقابل خسرتنا في الشهر الماضي عدداً من الوظائف يفوق تلك التي أوجدناها، ورغم أن الاتجاه العام لا يزال جيداً». وكان أوباما يتحدث في مناسبة إعلانه تخصيص ٢,٣ مليار دولار للتشجيع على إيجاد وظائف في مجال إنتاج الطاقة «الخضراء» في الولايات المتحدة.





متابعات اعلامية

الإجراءات التي أمر الرئيس الأمريكي باراك أوباما باتخاذها «فوراً» لمعالجة الثغرات الأمنية

أمر الرئيس الأمريكي، باراك أوباما، وكالات الأمن والاستخبارات باتخاذ «إجراءات فورية»، بعدما فشلت في كشف خطة لتفجير طائرة ركاب في عيد الميلاد. وأكد أوباما، في مذكرة وجهها إلى إدارات الحكومة، أن هذه الإجراءات -التي تشمل تحسين التقنيات الأمنية، ومراجعة طرق إدارة المعلومات حول الذين يشتبه في أنهم إرهابيون- ضرورة لتطويق الوسائل التكتيكية الجديدة للمجموعات الناشطة. وقال أوباما في المذكرة «استنتجت أنه يجب اتخاذ إجراءات فورية لتعزيز أمن الشعب الأمريكي». وأضاف أن «هذه الإجراءات ضرورية نظراً إلى نقاط الضعف في النظام، والأخطاء البشرية التي كشفتها الوقائع التي أفضت إلى محاولة الاعتداء في الخامس والعشرين من شهر ديسمبر الماضي». وفي ما يلي النقاط الرئيسية في المذكرات المتعلقة بـ«الإجراءات التصحيحية»:

* وزارة الخارجية:

مراجعة قواعد منح التأشيرات وسحبها بعد أن تؤخذ في الاعتبار المخاوف من التهديدات الإرهابية.

* وزارة الأمن الداخلي:

- تحسين إجراءات تفتيش المسافرين وتقنياته، مع احترام الحق في الخصوصية.
- تعزيز التعاون مع حكومات أخرى حول أمن المطارات.

* مدير الأمن الوطني:

- توضيح أدوار مختلف وكالات الاستخبارات بالتدقيق في المعلومات حول التهديدات الإرهابية.
- تحسين استخدام التكنولوجيا لإدارة المعلومات، وربط التفاصيل المتعلقة بتنقلات المشبوهين وغيرها من معلومات الاستخبارات.

* وكالة الاستخبارات المركزية (سي آي آيه):

- التأكد من أن تقارير الاستخبارات توزع بسرعة.
- تحسين إجراءات وضع اللوائح بأسماء الإرهابيين وتحليلها والتحرك على أساسها.

* مكتب التحقيقات الفيدرالي (إف بي آي):

- مراجعة المعلومات الأساسية وأوضاع التأشيرات للذين يشتبه في تورطهم في الإرهاب، بدءاً من لوائح منع الصعود إلى الطائرات الموزعة على شركات الطيران.
- وضع توصيات حول تغييرات ممكنة في إعداد لوائح المشبوهين بالإرهاب.

* المركز الوطني لمكافحة الإرهاب:

- التأكد من أن التهديدات الإرهابية تجري متابعتها «بدقة»، وأعطيت الأولوية المناسبة. وإبلاغ أجهزة الاستخبارات والوكالات المعنية بفرض القانون لمتابعة التحركات.
- إنشاء فريق يخصص لتحسين ملفات الإرهابيين المحتملين.

* طاقم الأمن الوطني للبيت الأبيض:

- مراجعة «إخفاقات النظام» في كشف محاولة الاعتداء على الطائرة التابعة لشركة «نورثويست»، وتمهيد الطريق لتغييرات في السياسة، وتحديد دور كل من الوكالات بشكل واضح.
- مراجعة الطريقة التي توضع بها مختلف اللوائح لمراقبة الإرهابيين، ومدى الحاجة إلى تحسين تقنيات المعلوماتية، أو ربطها ببعضها بعضاً بشكل أفضل.

ويسعى أوباما بنشر هذه المراجعة، ليس إلى تهدئة مخاوف السلامة العامة فقط، لكن أيضاً إلى الحد من الضرر السياسي الذي قد يلحق بإدارته قبل جلسات استماع من المنتظر أن تعقدها لجنة في الكونغرس حول الهجوم.

وسعى الجمهوريون إلى إظهار الرئيس الديمقراطي في صورة ضعيفة في ما يتعلق بمسائل الأمن القومي، وذلك في محاولة لكسب نقاط قبل انتخابات التجديد النصفي في الكونغرس هذا العام. وأقر أوباما بالفعل بوقوع تقصير في ما يتعلق بالحادث.

وقال جون كورنين، السيناتور الجمهوري في مجلس الشيوخ «أخشى أن انشغال الرئيس بالرعاية الصحية والقضايا الداخلية الأخرى، قد شتت انتباهه بعيداً عن الدور الرئيسي الذي يجب أن يضطلع به كقائد لنا، وهو حماية بلادنا ومواطنينا من أي أذى».

